

الحالة فيما يتعلق
بالصحراء الغربية^(١٤١)

مقرر

في الجلسة ٢٩٨٤، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية: تقرير الأمين العام (S/22464)"^(١٤٢).

القرار ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٢١ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ الذي طلب فيه إلى الأمين العام، من بين أمور أخرى، أن يقدم إليه تقريراً عن إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وعن الوسائل الواجب إعمالها بغية كفالة تنظيمه ومراقبته من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية.

وإذ يشير أيضاً إلى أنه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ وافقت المملكة المغربية والجمهورية الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، من حيث المبدأ، على مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في إطار مهمة مساعيها الحميدة المشتركة.

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ الذي وافق

إذ يشير إلى قراراته ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، و ٦٤٤ (١٩٨٩) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و ٦٧٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٩١ (١٩٩١) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩١، وكذلك إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن نيابة عن المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩^(١٤٣).

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١^(١٤٤)؛

٢ - يقرر أن يمدد، تحت سلطته، ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، كما هي محددة في القرار ٦٤٤ (١٩٨٩)، لفترة أخرى مدتها خمسة أشهر وثلاثة وعشرون يوماً، أي لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، واضعاً في اعتباره تقرير الأمين العام والحاجة إلى مواصلة رصد النفقات بدقة طوال هذه الفترة التي تتزايد فيها المطالب على موارد حفظ السلم؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بما يستجد من تطورات وأن يقدم تقريراً عن جميع جوانب عمليات الفريق قبل انقضاء مدة هذه الولاية الجديدة، وأن يقدم على وجه الخصوص تقريراً إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، أخذاً في الاعتبار أية تطورات في المنطقة تشير إلى ضرورة إعادة النظر في الحجم الحالي للفريق أو في مستقبله.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٠١٦

بموجبه على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠^(٤٧) والذي يتضمن النص الكامل لمقترحات التسوية بالصيغة التي قبلها بها الطرفان في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨، وكذلك مجملًا للخطة التي قدمها الأمين العام بغية تنفيذ تلك المقترحات، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرًا تفصيليًا آخر عن خطته للتنفيذ، يتضمن بالخصوص تقديرًا لتكلفة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ورغبة منه في التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية^(٤٧)،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام^(٤٧) المقدم إلى مجلس الأمن وفقًا للقرار ٦٥٨ (١٩٩٠)؛

٢ - يعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل قيام الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، بتنظيم ومراقبة استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقًا للأهداف الواردة في تقريره؛

٣ - يطلب إلى الطرفين التعاون بالكامل مع الأمين العام في تنفيذ خطته بصيغتها المبينة في تقريره المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠^(٤٧) والممنصلة في تقريره المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١^(٤٧)؛

٤ - يقرر أن ينشئ، تحت سلطته، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفقًا للتقرير المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١؛

٥ - يقرر أيضًا أن تبدأ الفترة الانتقالية بعد فترة أقصاها ستة عشر أسبوعًا من موافقة الجمعية العامة على ميزانية البعثة؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على سير عملية تنفيذ خطته للتسوية.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٤

مقررات

في رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١^(٤٤) وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن لاطلاع أعضاء المجلس، أشار الأمين العام إلى الفقرة ٨٢ من تقريره المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية^(٤٧)، حيث ذكر أنه سيلتمس موافقة مجلس الأمن على تعيين قائد الوحدة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وبعد أن أنهى مشاوراته مع الطرفين، اقترح في هذا الصدد، رهنا بموافقة المجلس، تعيين اللواء أرمان روي (كندا) قائدًا للوحدة العسكرية التابعة للبعثة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١^(٤٥)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي: